

Distr.: General
1 February 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

البند ٩٧ (هـ) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد
الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بصفتي ممثلاً للرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير الاجتماع الوزاري التاسع
والعشرين للجنة الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في نجامينا
بجمهورية تشاد (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٩٧ (هـ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. أحمد علام - مي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في
وسط أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٤	ألف - مقدمة
٥	باء - تنظيم الأعمال
٥	أولا - انتخاب مكتب اللجنة
٥	ثانيا - إقرار جدول الأعمال
٦	ثالثا - تقرير يتلوه المكتب المنتهية ولايته عن أعمال المكتب
٧	رابعا - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا
٨	• جمهورية أنغولا
٨	• جمهورية بروندي
٩	• جمهورية الكاميرون
١٠	• جمهورية أفريقيا الوسطى
١١	• جمهورية الكونغو
١٢	• جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٣	• جمهورية غابون
١٤	• جمهورية غينيا الاستوائية
١٤	• جمهورية رواندا
١٥	• جمهورية سان تومي وبرينسي الديمقراطية
١٦	• جمهورية تشاد

- ١٧ خامسا - تنفيذ مبادرة سان تومي: استعراض المشروع الأولي لصك قانوني بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وعناصر التنفيذ
- ١٨ سادسا - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من التسلح في وسط أفريقيا
- تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية في برازافيل (انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح السكان المدنيين)
 - إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح
- ٢٤ سابعا - تعزيز السلام ومكافحة الجريمة في وسط أفريقيا
- أعمال القرصنة البحرية في خليج غينيا وتنفيذ اتفاق ياوندي المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩
 - المرأة والسلام والأمن: تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة: ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)
- ٢٥ ثامنا - استعراض الحالة المالية للجنة
- تنفيذ الدول الأعضاء إعلان ليرفيل
 - إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح
- ٢٧ تاسعا - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، بما في ذلك حالة التصديقات على البروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وميثاق عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا
- ٢٨ عاشرا - تقرير مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا
- ٢٩ حادي عشر - متابعة قرارات اللجنة وتوصياتها
- ٣٠ ثاني عشر - مكان الاجتماع المقبل وموعده
- ٣٠ ثالث عشر - مسائل متفرقة
- ٣٠ رابع عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين
- ٣٠ جيم - كلمة شكر

ألف - مقدمة

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نجامينا بجمهورية تشاد في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
- ٢ - وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وجمهورية غابون، وجمهورية غينيا الاستوائية، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية الكونغو.
- ٣ - وتولى مهام أمانة اللجنة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ومثلت السيدة أنيس ماركايو، رئيسة دائرة نزع السلاح الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح، الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون نزع السلاح.
- ٤ - وشاركت كيانات الأمم المتحدة التالية في أعمال الاجتماع: مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٥ - وشاركت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الاجتماع بصفة مراقب.
- ٦ - وتخلل حفل الافتتاح ما يلي:
 - كلمة الافتتاح التي ألقاها سعادة السيد موسى فقيه محمد، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية تشاد؛
 - رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تلاها سعادة السيد أنطونيو إيجيديو سوسا سانطوس، الأمين العام المساعد للجماعة المكلف بإدارة الإدماج البشري والسلام والأمن والاستقرار؛
 - رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، التي تلاها سعادة السيد فيكتور أنجلو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.
- ٧ - وألقى كلمة الاحتتام سعادة السيد موسى فقيه محمد، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية تشاد، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

باء - تنظيم الأعمال

أولا - انتخاب مكتب اللجنة

٨ - انتخب الوزراء بالتزكية سعادة السيد موسى فقيه محمد، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية تشاد، رئيسا للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٩ - وانتخبت اللجنة أيضا أعضاء المكتب التالي بيانهم:

- النائب الأول للرئيس: جمهورية أفريقيا الوسطى
- النائب الثاني للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية
- المقرر: جمهورية غينيا الاستوائية

ثانيا - إقرار جدول الأعمال

١٠ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - انتخاب مكتب اللجنة؛
- ٢ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين؛
- ٣ - تقرير يتلوه رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أعمال المكتب؛
- ٤ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية؛
- ٥ - تنفيذ مبادرة سان تومي: النظر في المشروع الأولي للصك القانوني المتعلق بمراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا وفي عناصر تنفيذه؛
- ٦ - النهوض بترع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا:
 - تنفيذ برنامج برازافيل للأنشطة ذات الأولوية (انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة ونزع سلاح المدنيين)؛
 - إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛
- ٧ - تعزيز السلام ومكافحة الإجرام في وسط أفريقيا:

- القرصنة البحرية في خليج غينيا وتنفيذ اتفاق ياوندي المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩؛

- المرأة والسلام والأمن: تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛

٨ - استعراض الحالة المالية للجنة:

- تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليرفيل؛
- إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛

٩ - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، بما في ذلك حالة التصديقات على بروتوكول مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وميثاق عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا؛

١٠ - تقرير مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛

١١ - متابعة قرارات اللجنة وتوصياتها؛

١٢ - مكان انعقاد الاجتماع المقبل وموعده؛

١٣ - مسائل متنوعة؛

١٤ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين.

ثالثاً - تقرير يتلوه المكتب المنتهية ولايته عن أعمال المكتب

١١ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير المكتب المنتهية ولايته الذي تلاه رئيسه. وهنأت رئيس المكتب وأعضاءه على ما أبدوه من حيوية في الاضطلاع بمهامهم، ولا سيما المساعي التي بذلوها من أجل اعتماد القرار المتعلق بأنشطة اللجنة، ولتحضيرهم وتنظيمهم للاجتماع الوزاري التاسع والعشرين في إطار من التعاون الوثيق مع الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

رابعاً - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

١٢ - اتخذت الوثيقة المتعلقة باستعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا التي أعدتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أساساً لتبادل الآراء فيما بين الدول.

١٣ - وهنأت اللجنة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية على جودة الوثيقة المعروضة على نظرها.

١٤ - وينصب استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية على ثلاثة محاور رئيسية هي التطورات السياسية والمؤسسية، والأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، والرهانات المتعلقة بشؤون الحكم والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان.

١٥ - ويستفاد من المناقشات التي جرت أن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا شهدت تطوراً متفاوتاً منذ الاجتماع الأخير للجنة. فمن جهة، لوحظ إحراز تقدم ملموس على صعيد توطيد العمليات الديمقراطية وعمل المؤسسات بشكل عادي. ومن جهة أخرى، واجهت المنطقة دون الإقليمية حالات كثيرة مثيرة للقلق على الصعيد الأمني.

١٦ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالاستقرار على الصعيدين السياسي والمؤسسي وشهدت إجراء عدد من الانتخابات في غابون وجمهورية الكونغو، فضلاً عن الأعمال التحضيرية لمختلف الانتخابات التي يتعين إجراؤها في أنغولا وغينيا الاستوائية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وسان تومي وبرينسيبي.

١٧ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فلتن كان مناخ التهدة الذي يسود حالياً بعض مناطق النزاع يدعو إلى الارتياح، لا بد من الإشارة مع ذلك إلى أن وسط أفريقيا شهد أيضاً تهديدات خطيرة للسلام والأمن.

١٨ - وعلى أصعدة شؤون الحكم والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، يجب الإقرار بوجود تداخل جلي بين هذه العناصر الثلاثة ومسألة الأمن في العالم عموماً وفي وسط أفريقيا تحديداً. وتتيح الفترة المشمولة بالتقرير بطبيعة الحال إمكانية قياس الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في هذا المجال.

١٩ - فيمكن الإشارة إلى أن جميع دول وسط أفريقيا تقريباً قد اعتمدت الصكوك القانونية والمؤسسية ذات الصلة التي تنظم هذه المسائل (برامج الحكم الرشيد الوطنية، والتشريعات المتعلقة بحماية اللاجئين وتنظيم أوضاعهم، والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بحماية الأقليات،

ولجان أو هيئات حقوق الإنسان، وتشديد العقوبات المفروضة في قضايا الاتجار بالأطفال واستغلالهم).

٢٠ - ولكن على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها السلطات المختصة، يلاحظ مع ذلك أن بعض المناطق لا تزال تواجه صعوبات.

٢١ - ويمكن إيراد تقييم اللجنة للوضع لكل بلد على حدة على النحو التالي:

• جمهورية أنغولا

٢٢ - على الصعيد السياسي، واصلت العملية الديمقراطية سيرها العادي. فبعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام ٢٠٠٨، أسندت الجمعية الوطنية الجديدة المنيثقة عن الانتخابات إلى اللجنة الدستورية التابعة لها مهمة وضع دستور جديد يتخذ من مقترحات الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في البرلمان أساساً له. وأتاحت هذه المقترحات للجنة الجمعية الوطنية المذكورة عرض ثلاث صيغ لمشروع الدستور ستمكن في آخر المطاف من وضع دستور وحيد لأنغولا، بعد استشارة جميع العناصر الفاعلة في الحياة السياسية الأنغولية.

٢٣ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تستفيد مقاطعة كابيندا الأنغولية من وضع سياسي خاص أثمرته عملية السلام والمصالحة الوطنية، وذلك في إطار تنفيذ بروتوكول اتفاق السلام المبرم بين الحكومة ومنتدى الحوار الكابيندي. وتستفيد هذه المقاطعة حالياً من وضع خاص في صلب المنظومة القانونية الإدارية الأنغولية.

٢٤ - وتشهد أنغولا حالياً مناخ سلام فعلي، وتسهم الجهود المبذولة في إطار أعمال إزالة الألغام الجارية في جميع أنحاء البلد إلى جانب عملية نزع سلاح المدنيين في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية.

٢٥ - ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي نزاع حدودي بين أنغولا والبلدان المجاورة لها. أما الشواغل التي أثّرت مؤخراً بشأن إعادة رعايا البلدان الثلاثة المشكوك في وضعهم كمهاجرين إلى أوطانهم فيجري العمل على معالجتها في إطار آليات التشاور الثنائية التقليدية القائمة بين أنغولا والبلدان المتاخمة لها، وخاصة جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

• جمهورية بروندي

٢٦ - واصلت جمهورية بروندي، منذ اجتماع ليرفيل الأخير، بذل جهود هامة من أجل تطبيع الحالة السياسية والمؤسسية والأمنية فيها بشكل كامل ونهائي. فعلى الصعيد السياسي،

أشادت اللجنة بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبتعيين أعضائها على إثر توافق آراء مختلف الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية. وأشادت أيضا بإنشاء فروع للجنة الوطنية في المقاطعات وبالتصويت على القانون القاضي بمراجعة قانون الانتخابات وإصداره. ورحبت اللجنة فضلا عن ذلك بتعزيز عملية المصالحة الوطنية التي شهدت على الخصوص عودة الآلاف من اللاجئين المقيمين في تنزانيا.

٢٧ - وأشادت اللجنة أيضا بالجهود الملموسة التي تبذلها الحكومة في سبيل تطبيق الاتفاق العام لوقف إطلاق النار، وتحسين شؤون الحكم، والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٠. وعلى الصعيد الدبلوماسي، رحبت اللجنة بتطبيع العلاقات الدبلوماسية الجاري فيما بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين البلدين.

٢٨ - وعلى الصعيد الأمني، تعززت الحالة الأمنية في الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من تواصل أعمال القوى الهدامة الناشطة في المنطقة. غير أن اللجنة أشادت بالقرارات الشجاعة التي اتخذتها الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بإعلان الرئيس البوروندي عن حملة نزع سلاح المدنيين في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٩ - وقد حققت هذه الحملة نتائج بينة تمثلت في تسليم المدنيين للأسلحة طوعا مقابل الحصول على أدوات تعينهم على القيام بأنشطة بديلة، مثل المعدات الزراعية.

٣٠ - ورحبت اللجنة أيضا بتجميع زهاء ٥٠٠ ٣ من المقاتلين السابقين المتمردين في معسكرات وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن النظامية، وبإدماج المسؤولين السياسيين لحركة التمرد السابقة في مؤسسات الدولة، وبالنتائج الأولية للتحقيق في اغتيال نائب رئيس المرصد الوطني لمكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية.

٣١ - غير أن اللجنة اعترفت بأن استمرار التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة يشكل أحد أسباب تفاقم الحالة الأمنية في البلد.

• جمهورية الكاميرون

٣٢ - يعم جمهورية الكاميرون مناخ من السلام والاستقرار منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير في ليرفيل في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٣ - وطغى على الوضع السياسي بشكل أساسي عنصران هامين تمثلتا في بدء الهيئة المكلفة بإجراء الانتخابات والإشراف عليها في الكاميرون لأعمالها بشكل فعلي ثم إنشاء هيكلها اللامركزية، ثم في تعيين فيليمون يانغ رئيسا جديدا للوزراء. واعتبر هذا التعيين تجسيدا

لحرص رئيس الجمهورية على إحياء برنامج الإصلاحات في إطار التطلعات الكبرى للبلد في الوقت الراهن.

٣٤ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والحدودي، أشادت اللجنة بالحفاظ على مكتسبات السلام والأمن في البلد، بل وتوطيدها. ورحبت بالقرار الذي اتخذته الحكومة بوضع حد لأنشطة شركات الحراسة العاملة بشكل غير قانوني. غير أن اللجنة أعربت عن قلقها لاستمرار بعض التهديدات من قبيل عمليات الهرب من السجون، والسطو على بعض المباني الحكومية، واعتداءات قطاع الطرق شمال البلد، والأعمال الإجرامية عبر الحدود، وأعمال القرصنة البحرية.

٣٥ - وعلى صعيد شؤون الحكم والحالة الإنسانية، أشادت اللجنة بأوجه التحسن الهام الذي شهدته حالة حقوق الإنسان في الكاميرون، ولا سيما في مجال التعريف بقانون الإجراءات الجنائية الجديد وتدريب حقوق الإنسان في المدارس. ورحبت أيضا بتنظيم حملة مكافحة الفساد وتطهير السلوكات السياسية.

• جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - تقيمن على الحالة السياسية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى حد بعيد، الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠١٠ على أساس التوصيات المنبثقة عن الحوار السياسي الشامل الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، رحبت اللجنة باعتماد قانون انتخابي جديد وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة تشارك فيها بفعالية جميع عناصر المعارضة، بما فيها الأحزاب السياسية والحركات المسلحة. ورحبت اللجنة أيضا بالتسهيلات التي منحتها الحكومة لبعض ممن عادوا فعلا إلى البلد من القادة السياسيين من صفوف المعارضة.

٣٧ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، يؤدي ضعف الأجهزة الحكومية المختصة أو غيابها في بعض المقاطعات، بالإضافة إلى نشاط الحركات السياسية والعسكرية بما في ذلك وجود جيش الرب للمقاومة في جنوب شرق البلد، إلى تعريض أمن السكان للخطر. وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب تشاد، وحالة الكثير من المشردين داخليا واللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية المتواجدين في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين فروا جميعا من الفظائع التي ارتكبتها ضدهم جيش الرب للمقاومة. والمشاكل التي تسببها الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة ضد السكان تتخذ بعدا إقليميا وتطال عدة بلدان من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى التي لا تربطها حدود مشتركة بالبلد الذي نشأت فيه هذه الحركة

المسلحة، أي أوغندا. وفي هذا السياق، تقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا بعمليات مشتركة لمحاربة جيش الرب للمقاومة.

٣٨ - بيد أن اللجنة رحبت بالجهود المبذولة في إطار حملة التوعية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمبادرات الأخرى ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رسمياً في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ورحبت أيضاً بالاتفاق التقني الموقع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بانغي بين الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحركات السياسية العسكرية واللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهل نشر المراقبين العسكريين التابعين للجماعة الاقتصادية بسرعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتنتظر جمهورية أفريقيا الوسطى هؤلاء المراقبين العسكريين لتعداد الحركات المسلحة وتجميعها ونزع أسلحتها، ولا سيما في ضوء الانتخابات المرتقبة التي يُفترض أن تجري في أحسن الظروف من حيث السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بانغي اجتماع مائدة مستديرة قطاعي لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا السياق، رحبت اللجنة باعتماد قانون عقوبات جديد يتيح معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

• جمهورية الكونغو

٣٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تميزت الحياة السياسية الكونغولية أساساً بتنظيم الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ووصفها مراقبو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية بأنها "شفافة ونزيهة". وفي هذا السياق، هنأت اللجنة الرئيس المنتخب ورحبت بتشكيل الحكومة الجديدة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٠ - وعلى الصعيد الأمني، رحبت اللجنة بمواصلة الحكومة الحفاظ على النظام والسلام والأمن في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، أعربت عن ارتياحها لإطلاق عملية استرجاع ما لا يقل عن ١٥ ٠٠٠ قطعة سلاح من المقاتلين السابقين في منطقة بول، لقاء ١٠٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي لكل قطعة يجري تسليمها. وعلى صعيد الحوكمة، اعتُمدت خطة وطنية لمكافحة الفساد وبوشر تنفيذها.

٤١ - وعلى الصعيد الإنساني، ساءت الحالة في الجزء الشمالي من الكونغو في أعقاب تهجير مجموعات سكانية كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية (منطقة الإكواتور) استقرت في مدينة دونغو. وارتفع عدد المهجرين من ٩ ٠٠٠ مهجر في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢٥ ٠٠٠ مهجر حالياً. وتسعى الكونغو، بالتعاون مع شركائها،

إلى مواجهة تدفق المهجرين الذي يثير مشاعر القلق فيما يخص رعايتهم والخوف من التوتر المحتمل الذي يمكن أن ينشأ عن ذلك في أوساط السكان المحليين. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء هذا الوضع، وأحاطت علماً برغبة الكونغو في التعامل معه في إطار احترام حقوق المهجرين بانتظار عودتهم إلى موطنهم الأصلي.

• جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، طرأ تحسن كبير على الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية المختصة. فعلى الصعيد السياسي، أسهم التقدم الذي أحرزته الحكومة الكونغولية في مجال الحوكمة الرشيدة، و”عملية عدم التسامح“ التي نادى بها رئيس الدولة فخامة السيد جوزيف كابيلا كبانغي، في تحسين إدارة الشؤون العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقيا ترحيباً من جانب الأمم المتحدة وسائر شركاء هذا البلد في التنمية. ونجحت الجهود المبذولة على الصعيد الدبلوماسي في إحراز نتائج تمثلت في تحسين العلاقات مع رواندا وبوروندي وأوغندا، مما أسفر عن تبادل السفراء واعتمادهم وفتح البعثات الدبلوماسية وتنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

٤٣ - وأما فيما يتعلق بمشكلة المهجرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، فقد أعربت اللجنة عن ارتياحها لتوصل البلدين إلى حل متفق عليه من خلال إنشاء لجنة مشتركة للأمن والدفاع.

٤٤ - وعلى الصعيد الأمني، شهد الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسناً كبيراً بفضل عملية ”كيميا الثانية“ في كيفو الشمالية والجنوبية. وقد نفذت القوات النظامية الكونغولية هذه العملية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحققت النتائج التالية:

- شل نشاط ١ ٠٠٠ مقاتل تابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛
- إعادة أكثر من ١ ٠٠٠ مقاتل إلى رواندا؛
- قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة أكثر من ١ ٠٠٠ من أفراد الأسر المعالين إلى رواندا؛
- اعتقال أحد مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية في رواندا وتسليمه إلى البعثة ونقله إلى المحكمة في أروشا، تنزانيا.

٤٥ - وعلى الصعيد الإنساني، ساءت الحالة في الربع الأخير من العام، وفقا لتقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقُدمت المعلومات التالية:

- وجود ٢٠٠ ٠٠٠ ١ من المشردين داخليا في كيفو الشمالية والجنوبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- مغادرة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص منازلهم؛
- نزوح ٧٢٠ ٠٠٠ شخص في المقاطعة الشرقية في أعقاب الاعتداءات وعمليات القتل التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة؛
- نزوح ٢٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا في شمال البلد (منطقة الإكواتور) إلى جمهورية الكونغو.

٤٦ - وعلى الصعيد الإنساني وصعيد حقوق الإنسان، سُجل تقدم كبير أيضا تمثل في إطلاق سراح الأسرى وتنفيذ عملية "المساواة أمام العدالة" التي أتاحت مراقبة جميع السجون بصورة أفضل.

• جمهورية غابون

٤٧ - أبدت اللجنة ارتياحها لحالة السلام والأمن العامة في جمهورية غابون. وأعربت رسميا لغابون، رئيسا وحكومة وشعبا، عن مشاعر الأسى والتضامن وقدمت لهم التعازي عقب وفاة رئيس الدولة المأساوية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤٨ - وعلى الصعيد السياسي، رحبت اللجنة بحسن سير الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وقدمت لصاحب الفخامة علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، التهاني لفوزه المرموق في الانتخابات.

٤٩ - وشجعت الحكومة الجديدة على مواصلة تنفيذ التدابير ذات الصلة التي تندرج في إطار سياسة الخروج من الأزمة والحوكمة التي تتبعها، ولا سيما في مجال تقليص نفقات الدولة. وعلى صعيد الأمن الداخلي، لاحظت اللجنة أن الاستقرار لا يزال سائدا في غابون رغم بعض أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات في مدينة بورت جنتيل أساسا.

٥٠ - وفيما يتعلق بالأمن في المنطقة دون الإقليمية، اجتمع بناءً على مبادرة فخامة رئيس جمهورية غابون السيد علي بونغو أونديمبا، أصحاب الفخامة السادة إدريس ديي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، ودنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وفرنسوا بوزيزي، رئيس

جمهورية أفريقيا الوسطى، في ليرفيل في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٥١ - وفي مجال حقوق الإنسان، رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها السلطات العامة في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة.

• جمهورية غينيا الاستوائية

٥٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كان الحدث الأبرز الذي أثر في الحياة السياسية في غينيا الاستوائية قرار الحكومة إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، أبدت اللجنة ارتياحها لاستقرار أجهزة الأمن في جمهورية غينيا الاستوائية ولأدائها السليم. وأثنت أيضا على الجهود المبذولة حاليا لتعزيز التعاون بين الكامبيرون وغينيا الاستوائية، ولا سيما بشأن مسائل الهجرة وإنجاز تعيين الحدود البحرية بين البلدين.

٥٣ - وأعربت اللجنة أيضا عن ارتياحها لمشاركة غينيا الاستوائية في إحلال الأمن في المنطقة "دال" في خليج غينيا. وعلى صعيد الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، شجعت اللجنة السلطات الغينية على مواصلة الجهود التي تبذلها لضمان حقوق المواطنين وحرياتهم. وفي هذا الصدد، رحبت بإفراج السلطات الغينية مؤخرا عن السيد رودريغو أنغوي نغويما، مراسل وكالة الصحافة الفرنسية وإذاعة فرنسا الدولية، الذي اشتكى بعض المواطنين من تزويجه معلومات كاذبة عنهم.

٥٤ - ورحبت اللجنة أيضا بقيام فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد تيودورو أويانغ نغويما مباسوغو، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بالإفراج عن واحد وأربعين سجيناً، من بينهم مرتزقة اعتقلوا في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل في آذار/مارس ٢٠٠٤.

• جمهورية رواندا

٥٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اتسمت الحالة العامة في جمهورية رواندا بالاستقرار والأداء السليم للمؤسسات، وذلك في سياق عام لا يزال متأثراً بعواقب وتبعات الإبادة الجماعية المرتكبة عام ١٩٩٤. وعلى الصعيد السياسي، لا تزال رواندا تسعى لتوطيد أركان الديمقراطية فيها. وانطلاقاً من هذه الروح، يجري إعداد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تبدو رواندا كجهة فاعلة أساسية في تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وجهة فاعلة لا غنى عنها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناهيك

عن دورها البارز في أزمة دارفور، حيث أوفدت وحدة كبيرة في إطار قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

٥٦ - وترحب اللجنة بالتحسن الملموس الذي طرأ على العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتميز على وجه الخصوص بتبادل السفراء الذي تلاه فتح البعثة الدبلوماسية لرواندا في كينشاسا، والبعثة الدبلوماسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيغالي.

٥٧ - وعلى صعيد الأمن الداخلي، يسود النظام والأمن العام على نحو فعال. وعلى صعيد الأمن عبر الحدود، تواصل حكومة جمهورية رواندا، بالتعاون الوثيق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بذل الجهود للقضاء على التهديد الذي يمكن أن تطرحه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتمركزة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٨ - وفي مجالي الحوكمة وحقوق الإنسان، بذلت السلطات جهوداً ملحوظة، ولا سيما عبر تطبيق قانون إلغاء عقوبة الإعدام الذي صدر في عام ٢٠٠٧.

• جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

٥٩ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين للجنة، اتسم الوضع السياسي في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أساساً بالهدوء والاستقرار والسير العادي للمؤسسات. وأحاطت اللجنة علماً بتحضير الحكومة للانتخابات البلدية والتشريعية المقرر عقدها في عام ٢٠١٠ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١، على الرغم من استمرار المشاكل المالية.

٦٠ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، ظلت الحالة مستقرة منذ المحاولة الأخيرة لزراعة استقرار النظام العام والوضع الاجتماعي، التي أحبطتها سلطات سان تومي وبرينسيبي. وفيما يتعلق بظاهرة القرصنة البحرية في خليج غينيا، أعربت اللجنة عن عميق قلقها من وجود سفن مجهولة الهوية في المياه الوطنية لسان تومي وبرينسيبي.

٦١ - وفي مجال العدالة وحقوق الإنسان، واجه القانون الجنائي الجديد الذي أقره البرلمان حق النقض السياسي من رئيس الجمهورية الذي أعاد النص إلى البرلمان بغرض إجراء قراءة ثانية لتنقيح المادة المتعلقة بمدة السجن لأنها أطول مما ينبغي. وفي هذا الصدد، أثنت اللجنة على ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل تحديث الجهاز القضائي، ولا سيما من خلال

تدريب ضباط الشرطة القضائية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ التشريعات المتعلقة بقمع العنف العائلي.

٦٢ - وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، شجعت اللجنة الحكومة على مواصلة سياسة الاستثمار في بناء الهياكل الأساسية العامة وتحديثها، وبخاصة الوحدات الزراعية الصناعية، وتشديد ميناء عميق الحوض، وتوسيع مطار سان تومي ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق اقتناء كابلات بحرية. وأثنت اللجنة أيضا على الجهود التي تبذلها حكومة سان تومي وبرينسيبي لتنفيذ مشاريع في مجالات التنمية الريفية وقطاع المياه والطاقة.

• جمهورية تشاد

٦٣ - تشهد الحالة السياسية العامة في تشاد تحسنا ملحوظا، ولا سيما في ظل مشاركة بعض الأحزاب السياسية المعارضة في "حكومة الانفتاح". وفيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية، رحبت اللجنة بمواصلة سياسة اليد الممدودة التي يتبعها الرئيس إدريس ديبي إتنو. ولا أدل على ذلك من عودة الرئيس السابق غوكوني ويديي رفقة شخصيات سياسية تشادية أخرى من المنفى إلى تشاد، وتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الوطنية، المؤلفة من ثلاث حركات تمردية يقودها السيد أحمد حسب الله سيبان، الوزير السابق والسفير السابق لتشاد في واشنطن. وعلاوة على ذلك، ففي إطار تخفيف احتقان المناخ السياسي وتنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أنشئت لجنة انتخابية وطنية مستقلة جديدة، وهي تعمل الآن على قدم وساق. وقد أخذت هذه اللجنة المشتركة في الحسبان جميع الحساسيات الوطنية. ويرأسها أحد أقطاب المجتمع المدني، الذي يعين بتوافق الآراء. وتهدف اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى التحضير للانتخابات القادمة المقرر تنظيمها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالاستناد إلى تعداد السكان الذي أجرته السلطات المختصة في الآونة الأخيرة.

٦٤ - وعلى الصعيد الدبلوماسي، تشهد تشاد بوادر مشجعة تصب في اتجاه خلق مناخ التهذئة مع السودان، بما في ذلك عن طريق توقيع عدة اتفاقات أبرم آخرها في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت العلاقات بين البلدين قد شهدت توترات شديدة في أعقاب اندلاع أزمة دارفور. وفي هذا الإطار، استقبل رئيس دولة تشاد مؤخرا وفدا سودانيا كبيرا عكف بالاشتراك مع لجنة تشادية على دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعلى الصعيد الأمني، أثنت اللجنة على التعاون بين السلطات الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي ستصل إلى كامل قوامها في أوائل عام ٢٠١٠. ورحبت اللجنة بإسهام قوة الأمم المتحدة في كفالة الأمن للعديد من اللاجئين الموجودين في الأراضي التشادية.

ورحبت اللجنة أيضا باستعداد تشاد لمواصلة إيواء ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من السودان وأفريقيا الوسطى في أراضيها. ورحبت اللجنة بتجمع قرابة ٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين نتيجة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي شهدتها الحركات المسلحة. وقامت تشاد أيضا بتسريح العديد من الجنود الأطفال الذين يوجدون حاليا في مراكز الرعاية الانتقالية بهدف إدماجهم في الحياة الاجتماعية.

٦٥ - ورحبت اللجنة أيضا بحملة التوعية الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال والأطفال المتسربين إلى الجماعات المسلحة، التي أطلقتها الحكومة التشادية بدعم من البلدان الصديقة والشركاء الإنمائيين، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسيف.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أدانت اللجنة الهجمات المسلحة التي يشنها اللصوص وقطاع الطرق وسائر المجرمين على دولة تشاد وشعبها، وكذلك على العاملين في المجال الإنساني.

خامسا - تنفيذ مبادرة سان تومي: استعراض المشروع الأولي لصك قانوني بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وعناصر التنفيذ

٦٧ - نظرت اللجنة، خلال مرحلة القراءة الأولى، في "المشروع الأولي لصك قانوني بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وذخائرها وجميع المعدات التي يمكن استخدامها في صنعها" (UNSAC/2009/29/WP.1)، وأحاطت علما بـ "المشروع الأولي لخطة تنفيذ هذا الصك القانوني" (UNSAC/2009/29/WP.2)، وهما وثيقتان أعدتهما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بصفته أمانة اللجنة، بناء على طلب الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين. وأثنت اللجنة على الأمانة لجودة الوثائق الصادرة، وأعربت عن إعجابها بحجم الأبحاث والعمل المنجز. وكررت اللجنة أيضا امتنانها لحكومة النمسا لدعمها أعمال اللجنة، ولا سيما لمساهمتها المالية.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن تقوم كل دولة عضو بدراسة المشروع الأولي للصك القانوني، على المستوى الوطني، بمشاركة مختلف الإدارات. وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تقدم توصيات كتابية في ختام هذه المشاورات، وأن تبلغها إلى الأمانة في أجل أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٩ - وقررت اللجنة أن تكرر اجتماعها الوزاري الثلاثين لدراسة المشروع الأولي للصك القانوني، على أن يوجه نص الصك إلى أعضائها قبل شهر من انعقاد الاجتماع الوزاري الثلاثين. ومن اللازم أن تُشفع هذه الصيغة من مشروع الصك القانوني، قدر المستطاع، بمشروع خطة تنفيذ منقحة في ضوء التعليقات الواردة من الدول.

سادسا - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من التسلح في وسط أفريقيا

- تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية في برازافيل (انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح السكان المدنيين)

٧٠ - أحاطت اللجنة باهتمام بالبيانات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أقاليمها. واستمعت أيضا إلى ما أدلت به هذه الدول من تصريحات بشأن التدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية المختصة لتسوية المشكلة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ وبرنامج الأنشطة ذات الأولوية في برازافيل لعام ٢٠٠٣.

٧١ - وفي هذا الإطار، تابعت اللجنة عن كثب بيان ممثل جمهورية أنغولا. ولما كان جمع أسلحة السكان المدنيين أمراً لا غنى عنه لكفالة إحلال السلام، واصلت الحكومة الأنغولية منذ آخر اجتماع للجنة تنفيذ برنامج نزع سلاح السكان المدنيين، الذي يتألف من أربع مراحل، هي: (أ) إذكاء الوعي؛ (ب) جمع الأسلحة طوعاً؛ (ج) جمع الأسلحة قسراً؛ (د) التقييم الإجمالي للأنشطة المنفذة.

٧٢ - وخلال مرحلة التسليم القسري للأسلحة المملوكة بصورة غير قانونية، أجرت السلطات تحريات مكنتها من مصادرة قرابة ٥٧٥ ٢٨ سلاحاً. وكحصيلة عامة، استطاعت جمهورية أنغولا أن تجمع ٢٩٥ ٧٢ سلاحاً من مختلف الأنواع، و ٢٥٨ ٠٧٢ قطعة ذخيرة، و ٣٩ ٣١٩ مخزن ذخيرة، وزهاء ٥٠٧ ١١٦ من المتفجرات. وتم أيضاً اكتشاف تسعة وأربعين مخبأً سرياً للأسلحة.

٧٣ - وعلاوة على ذلك، قامت جمهورية أنغولا بتحديث قوانينها المنظمة لحمل السلاح وعمل الشركات الأمنية الخاصة، بما في ذلك تحديد نوع الأسلحة التي يجب أن تستخدمها. وتعمل أنغولا أيضاً، في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تبادل المعلومات والخبرات، وأيضاً تطبيق المعايير دون الإقليمية المتعلقة بوسم الأسلحة، بما في ذلك تنظيم عمليات النقل للحيلولة دون حصول الأشخاص غير المأذون لهم على أسلحة. وفي هذا الإطار، رحبت اللجنة بجميع المبادرات التي اتخذتها جمهورية أنغولا وأدت إلى تحسين شعور السكان بالأمن بصورة كبيرة.

٧٤ - ومن ناحية أخرى، رحبت اللجنة بإنشاء جمهورية بوروندي، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، للجنة الوطنية لترع سلاح السكان المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشكل نزع سلاح السكان المدنيين تحدياً لحكومة بوروندي في أفق انتخابات عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن الأسف لتباطؤ أنشطة اللجنة

بسبب تأخر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بيد أن اللجنة رحبت بجمع السلطات البوروندية، على امتداد ثلاث سنوات، قرابة ٧٠ ٠٠٠ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أصل عدد يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ من الأسلحة التي في حوزة السكان المدنيين.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، شرعت جمهورية بوروندي في عملية وسم أسلحة قوات الدفاع والأمن، وتدمير الأسلحة والذخائر المتقدمة، وذلك بمساعدة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة ومنظمة المجموعة الاستشارية المعنية بالألغام غير الحكومية. واعتمدت بوروندي أيضا قانونا متعلقا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويجري في الوقت الراهن اعتماد خطة عمل وطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة شؤونها ونزع سلاح السكان، وتمتد الخطة للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣.

٧٦ - ولاحظت اللجنة تنفيذ برنامج لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، استنادا إلى التوصيات التي تمنحها الحوار السياسي الشامل. ويشمل هذا البرنامج، ضمن جملة أمور، ما يلي:

- الإطلاق الفعلي، منذ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إدماج قرابة ٥٠ في المائة من المحاربين السابقين في الجيش الوطني لأفريقيا الوسطى؛
- تنظيم حملة لإذكاء الوعي والمصالحة في المناطق الشمالية، مع نشر أول دورية مشتركة بين القوات الحكومية والمتمردين السابقين؛
- عودة المسؤولين العسكريين الرئيسيين، والإعداد لعملية التجميع المقررة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٧٧ - وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما بالاتفاق التقني المبرم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة التوجيهية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والحركات السياسية والعسكرية، وذلك بشأن المهمات والمسؤوليات المنوطة بمختلف الأطراف الفاعلة في عملية تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى عقد اجتماع المائدة المستديرة بشأن التنفيذ الفعال لإصلاح القطاع الأمني بدعم من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالنتائج الإيجابية التي أحرزتها البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد

الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت هذه البعثة مكلفة بتقييم تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها الحوار السياسي الشامل، ولا سيما فيما يتصل بمسائل الدفاع والأمن.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أنه تم جمع قرابة ٣٦٠ سلاحا ناريا، في جمهورية الكونغو، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك في زهاء ست مقاطعات (برازافيل، لابوانزا، لاليكومو، لاكوفيت، لونياري، لوبول). وأنجز مشروع نزع السلاح عن طريق شراء الأسلحة على مرحلتين: نُفذت أولاهما في الفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، والثانية في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفيما يلي مجموع ما تم تحقيقه في ختام هاتين المرحلتين:

- جمع ٣ ٨٥٤ سلاحا ناريا (من جميع الفئات)؛
- جمع ٦٩٦ سلاحا أبيض؛
- جمع ١٨١ ٧٩٧ من الذخائر والأجهزة المتفجرة (من جميع الفئات) أيضا؛
- تحديد هوية ١٣ ٩٩٩ من أفراد الميليشيات الذين اعتبروا مسبقا كمسلّمي أسلحة يتعين إعادة إدماجهم.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة بارتياح تنفيذ جمهورية الكونغو لبرنامج جمع الأسلحة من أجل التنمية. وأتاح هذا البرنامج تسريح ما يربو على ٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٥٠٠ من الجنود الأطفال في مقاطعة لوبول، وجمع ٣ ٠٠٠ سلاح تولّت تدميره الدوائر المختصة في الجيش الكونغولي. وقامت الحكومة الكونغولية أيضا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بتدمير ٤ ٠٠٠ لغم في إطار اليوم الدولي للتوعية بشأن إشكالية المخاطر المرتبطة بالألغام.

٨٠ - ومن ناحية أخرى، أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالمبادرات المتخذة في مجال نزع السلاح ومراقبة التسليح. وفي هذا الإطار، رحبت اللجنة بما اتخذته السلطات الكونغولية من تدابير معيارية وعملية.

٨١ - وعلى الصعيد التنظيمي، تم اعتماد بعض النصوص ذات الصلة، ولا سيما المرسوم القاضي بتعيين الأمين الدائم للجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح. وعلى الصعيد التشريعي، تم تقديم مشروع قانون بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه واعتماده، قبل أن يصدره رئيس الدولة.

٨٢ - وعلى الصعيدين العملي والتنفيذي، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدمير قرابة ٩٧ ٦٦١ سلاحاً صغيراً وسلاحاً خفيفاً؛ و ٤٧٢ طناً من الذخائر والمتفجرات من شتى العيارات دون ١٠٠ ملم؛ و ٣٠٧٩ لغماً أرضياً و ٥٢٥ ٦٢٠ جهازاً غير متفجر. وفي هذا السياق، اشْتُبه في احتواء ٣٠٠٤ منطقة على الألغام، ليتضح بعدئذ أنها فعلاً مزروعة بالألغام، وتم تطهير ٣٥١ ٠٩١ متر مربع من الألغام، وكذلك ٢٦٠ كم من الطرق. والجدير بالذكر أيضاً أنه جرى تنظيم قرابة ٧٠٢٢ دورة تثقيفية بشأن مخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ومنح مساعدات متعددة الأشكال إلى قرابة ١٦٣ ٢ ضحية من ضحايا الألغام.

٨٣ - وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمتها جمهورية تشاد بشأن زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بسبب عملية توغل من جهة السودان. وأعربت عن ارتياحها لإنشاء اللجنة الوطنية لترع السلاح بمقتضى المرسوم رقم 1701/PR/PM/2008 المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتمكنت هذه اللجنة، التي جُددت ولايتها في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من جمع ما ينيف قليلاً عن ١٠ ٠٠٠ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعد ستة أشهر من وجودها.

٨٤ - وأشادت اللجنة أيضاً بسائر التدابير ذات الصلة التي اتخذتها السلطات التشادية، ولا سيما تنفيذ عمليات نزع سلاح السكان المدنيين، وقمع المجرمين، واعتماد التدابير التنظيمية المتصلة بمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واضطلاع المفوضية الوطنية العليا لإزالة الألغام بتنفيذ برنامج إزالة الألغام.

• إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

٨٥ - رأت اللجنة أن العرضين اللذين قدمتهما ممثلة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وأمانة اللجنة بشأن التطورات المستجدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي وكذلك في أفريقيا، يكتسيان فائدة كبيرة وسمحاً لهما ليس فقط بالتخطيط للمشاركة في مختلف المؤتمرات، وإنما أيضاً إعداد مساهمتهما على نحو أفضل.

٨٦ - وفي سياق جدول زمني سيكون حافلاً بالأنشطة بشكل خاص خلال السنوات المقبلة، أحاطت الدول الأعضاء علماً بعدد من الاجتماعات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لها، والتي ستستطيع المشاركة فيها من أجل إسماع أصوات هذه الدول، ولكي تؤخذ في الاعتبار آراء هذه المنطقة دون الإقليمية وخصوصياتها.

٨٧ - ورحبت اللجنة بانعقاد اجتماع قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي ترأسه فخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هذا الاجتماع، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي يدعو الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الالتزام التام بجميع واجباتها والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدة. وشهد ذلك اليوم أيضا عودة الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة في شخص وزيرة الخارجية، سعادة السيدة هيلاري كلينتون، إلى المؤتمر الذي نُظم لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد غياب دام ١٠ سنوات.

٨٨ - وأعربت اللجنة عن اهتمامها للأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية التي اضطلع بها المكتب في إطار دعمه لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولاحظت اللجنة بشكل خاص حلقة العمل الإقليمية الموجهة لدول أفريقية ومنظمات إقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ستعقد في مصر في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٨٩ - وفي هذا الصدد، قررت اللجنة أن تحيل إلى لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ طلبها المتعلق بتنظيم حلقة عمل بشأن تنفيذ هذا القرار من قبل الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة.

٩٠ - وفيما يتعلق بالاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في نيويورك، طلبت اللجنة إلى المكتب أن ينظم اجتماعاً تحضيرياً مدته يومان، سيعقد مباشرة قبيل بدء أعمال الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة وأن تدعو الرئيس المعين للاجتماع الذي يعقد كل سنتين، وهو سفير المكسيك بابلو ماسيدو.

٩١ - وللاستفادة من الدروس المستخلصة استفادة كاملة، ستولي الدول خلال هذين اليومين اهتماماً خاصاً لتشكيلة وفودها في الاجتماع الوزاري الثلاثين التي ينبغي أن تضم في صفوفها الخبراء الذين سيشركون في أعمال الاجتماع الذي يُعقد كل سنتين.

٩٢ - وبخصوص إعداد معاهدة تجارة الأسلحة والتفاوض بشأنها، سينظم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢. وسيكون الفريق العامل المفتوح العضوية الذي سيجتمع بشأن هذا الموضوع في نيويورك في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بمثابة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ لإعداد هذه المعاهدة.

٩٣ - وفيما يتعلق بالصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها، وعلى غرار ما يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لفائدة بلدان غرب أفريقيا، أبلغ المركز اللجنة بعزمه على أن ينظم، مع شركاء مختصين، حلقة عمل تدريبية للمسؤولين في وسط أفريقيا بشأن ممارسات وسم الأسلحة وتسجيلها وتعقبها، وإنشاء نظام للرصد لتحسين مراقبة تداول الأسلحة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٩٤ - وعلاوة على ذلك، كان من دواعي سرور اللجنة أن ترى أن العديد من الدول الأعضاء قد وقعت بالفعل على اتفاقية الذخائر العنقودية. وهنأت جمهورية بروندي التي كانت قد وقعت وصدقت على هذا النص الهام الذي صدقت عليه حتى الآن خمس وعشرون دولة من أصل ثلاثين دولة يلزم تصديقها عليه لكي يدخل حيز النفاذ.

٩٥ - وأعربت اللجنة أيضا عن ارتياحها لصدور التقرير الأول للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العلاقة بين العنف المسلح والتنمية (A/64/228 المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩) الذي يحلّ فيه مختلف جوانب العلاقة بين العنف المسلح والتنمية.

٩٦ - وفيما يتعلق بتنظيم السمسرة في الأسلحة، استرعى اهتمام اللجنة المشروع الذي أعده مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بشأن تنظيم السمسرة القانونية في دول شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، وذلك بدعم مالي من الحكومة النمساوية.

٩٧ - وفي هذا السياق، شرع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في شراكة استراتيجية مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والبلدان المجاورة. ويجري حتى الآن إعداد جرد للسمسرة في البلدان المستهدفة، ويوجد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بصدد إنشاء سجل إلكتروني يضم أسماء السماسرة بفضل برنامج حاسوبي وضع لهذا الغرض. ويسمح هذا البرنامج أيضا بتسجيل جميع الإجراءات المتعلقة بطلب الرخص ومنحها للسمسرة. ويعتزم توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل مناطق دون إقليمية أخرى من أفريقيا، وبخاصة في وسط أفريقيا.

٩٨ - وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة ببدء نفاذ معاهدة بليندايا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بفضل تصديق جمهورية بروندي على هذه المعاهدة. وقد فُتح باب التوقيع على معاهدة بليندايا منذ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ويلزم أن تصدّق عليها ٢٨ دولة لكي تدخل حيز النفاذ.

ولاحظت اللجنة بارتياح أن جميع الدول الأعضاء فيها قد وقعت على هذه المعاهدة. وشجعت الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك.

٩٩ - ولاحظت اللجنة باهتمام كبير أيضا نشر البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والذي يضيف الطابع الرسمي على التعاون الوثيق القائم مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والذي أُسندت بموجبه للمركز مسؤوليات في مجال الاستراتيجية الأفريقية المتعلقة بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وكذلك دور في تنفيذ معاهدة بليندايا.

سابعا - تعزيز السلام ومكافحة الجريمة في وسط أفريقيا

- أعمال القرصنة البحرية في خليج غينيا وتنفيذ اتفاق ياوندي المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩

١٠٠ - أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمها وفد الكاميرون بشأن تصاعد أعمال القرصنة البحرية في خليج غينيا. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء هذا الوضع الذي يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية، وأدانت بشدة هذه الأعمال الإجرامية.

١٠١ - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة أن تظل على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ياوندي المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ المتعلق بتأمين المصالح الحيوية البحرية لدول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وخليج غينيا في المنطقة دال، والمبرم بين الجماعة وجمهورية الكاميرون وجمهورية غابون وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية سان تومي وبرينسيبي.

١٠٢ - وفي هذا السياق، رحبت اللجنة بإنشاء الأمانة العامة التنفيذية للجنة خليج غينيا برئاسة السيد ميغيل تروفوادا، الرئيس السابق لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وكذلك تسير دوريات مشتركة لأول مرة منذ التوقيع على أول خطة عمليات للأمن البحري، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبدء تشغيل مركز التنسيق المتعددة الجنسيات في دوالا.

١٠٣ - وأعربت اللجنة أيضا عن ارتياحها للقرار الذي اتخذته مؤتمر القمة العادي الرابع عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في كينشاسا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والقاضي بإنشاء المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا في مدينة بوانت نوار بجمهورية الكونغو، وذلك في أقرب وقت ممكن.

١٠٤ - وبالإضافة إلى ذلك، رحبت اللجنة بقرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا القاضي بإنشاء آلية لتمويل استراتيجية ضمان الأمن في خليج غينيا وتنظيم مؤتمر بحري دولي عما قريب. وناشدت المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة، مساعدة بلدان خليج غينيا على ضمان أمن مجالها البحري.

١٠٥ - وأوصت اللجنة بتنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن القرصنة البحرية في وسط أفريقيا يضم الدول الأعضاء في اللجنة والجهات المانحة والجهات الدولية الأخرى ذات الصلة.

١٠٦ - وطلبت أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إطلاعها على أية مبادرة مماثلة تُنفذ في منطقة أخرى، وعلى أية معلومات ذات صلة.

• المرأة والسلام والأمن: تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة: ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)

١٠٧ - هنأت الدول الأعضاء الرئاسة على مبادرتها التي تروم إدراج بند في جدول أعمال الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين يتعلق بدور المرأة ومساهمتها في السلام والأمن.

١٠٨ - واعتبرت أن الوقت قد حان لكي تقوم اللجنة بمناقشة واتخاذ تدابير ملموسة للتنفيذ، في وقت يستعد المجتمع الدولي لحضور اجتماع قمة مجلس الأمن الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إحياء للذكرى العاشرة لانتخاب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١٠٩ - وتشكل هذه القرارات، التي يكمل بعضها بعضاً، وسائل أساسية لمنع نشوب النزاعات وفضها، وتوطيد السلام وإعادة الإعمار. وبموجب هذه القرارات، يؤكد مجلس الأمن من جديد، ضمن جملة أمور، أهمية العناصر التالية:

• زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها؛

• زيادة مشاركة المرأة ودورها ومساهمتها في عمليات حفظ السلام وفي عمليات ما بعد انتهاء النزاع؛

• إشراك المزيد من النساء في عمليتي التفاوض بشأن اتفاقات السلام وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام التي تتخذها مجموعات النساء المحلية؛

• توفير حماية خاصة للمرأة والسكان اللاجئين في خضم النزاعات وزيادة عدد النساء اللواتي يناضلن من أجل السلام؛

- وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الجنسية؛
- اتخاذ تدابير لمنع وقمع أعمال العنف الجنسي التي تُستخدم بالخصوص كوسيلة من وسائل الحرب لإذلال الأفراد المدنيين في مجتمع أو مجموعة عرقية ما أو السيطرة عليهم أو بث الخوف في نفوسهم أو تشتيت شملهم أو تهجيرهم قسراً؛
- جعل التوعية بالقضايا الجنسانية جزءاً من البرامج الوطنية التدريبية التي تُنظم لفائدة قوات الدفاع والأمن.

١١٠ - وأقرت اللجنة بأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي توطيد السلام. وأكدت مجدداً أنه لو فُهمت آثار النزاعات المسلحة على النساء على نحو أحسن ولو كانت هناك ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتها ولو شاركت المرأة مشاركة كاملة في عملية السلام، لكان من السهل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

١١١ - وأعربت اللجنة عن أسفها لأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يعانون من الآثار السلبية للنزاعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئين والمشردون، هم من المدنيين، وخصوصاً النساء والأطفال. وأدانت بشدة المقاتلين والعناصر المسلحة الذين غالباً ما يستهدفون النساء ويسوموهم جميع أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية.

١١٢ - وحثت اللجنة الدول الأعضاء على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العلاقة بين المرأة والسلام والنزاعات المسلحة. وشجعت الجهات المانحة على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لوضع حد لظاهرة العنف ضد المرأة.

١١٣ - وقررت اللجنة، في إطار مساهمتها المقبلة في اجتماع قمة مجلس الأمن الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مواصلة مناقشة هذه المسألة واتخاذ الإجراءات الفورية التالية:

- قيام كل دولة عضو بتعيين جهة تنسيق بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) داخل الوزارات المختصة بشؤون السلام والأمن، بما فيها وزارات الخارجية أو الداخلية أو الأمن والدفاع؛
- إشراك المرأة في وفود الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية لتزع السلاح (معاهدة عدم الانتشار، والاجتماع الذي يعقد كل عامين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وغيرها)؛
- إشراك المرأة في اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

- التأكيد مجدداً على الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء لاحترام وتنفيذ هذه القرارات الأربعة الصادرة عن مجلس الأمن وتقديم التقارير السنوية المطلوبة.

١١٤ - وختاماً، أوصت اللجنة بأن تضاعف الدول في هذه المنطقة دون الإقليمية جهودها في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لإعادة تأهيل النساء لتصبحن أطرافاً فاعلة في مجال السلام. وقررت اللجنة أن تدرج في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعاتها مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

ثامنا - استعراض الحالة المالية للجنة

- تنفيذ الدول الأعضاء "إعلان ليرفيل"

١١٥ - أحاطت اللجنة علماً بارتياح بإحالة الرئاسة مذكرة إعلامية إلى جميع الدول بشأن تنفيذ إعلان ليرفيل.

١١٦ - وتوجهت اللجنة بالشكر إلى جمهورية غابون وجمهورية الكونغو على التزام كل منهما بدفع مبلغ ١٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني للجنة. كما أحاطت اللجنة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء الأخرى للمساهمة في هذا الصندوق خلال سنتها المالية المقبلة.

١١٧ - وتعهدت الدول الأعضاء بمساهمة مالية دنيا قدرها ١٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تسددها إلى الصندوق الاستئماني للجنة سنوياً وبانتظام.

- إحاطة إعلامية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

١١٨ - أحاطت اللجنة علماً باهتمام بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن الحالة المالية للجنة، ولا سيما بالإعلان عن نفاذ أموال الصندوق الاستئماني ووشاكة إقفاله بسبب ذلك. وعرضت أيضاً نتائج عدم وجود تبرعات على دعم المكتب لأعمال اللجنة بالموظفين. وشددت اللجنة على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بتقديم مساهمات بصورة منتظمة إلى الصندوق الاستئماني بموجب "إعلان ليرفيل". ودعت الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والجهات المانحة كذلك إلى تقديم مساهمات مالية لهذا الصندوق.

١١٩ - وأخيراً، قررت اللجنة استعراض حالتها المالية خلال اجتماعها الوزاري الثلاثين.

تاسعا - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، بما في ذلك حالة التصديقات على البروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وميثاق عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا

١٢٠ - أحاطت اللجنة علماً بعرض الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تطوير آلياتها لمنع نشوب الأزمات وإدارتها، وتنفيذ سياساتها الأمنية، إلى جانب الشراكات الرئيسية التي تعقدها.

١٢١ - وفي ما يتعلق بتطوير آليات منع نشوب الأزمات وإدارتها، لاحظت اللجنة بارتياح القرار الذي اتخذته المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء الآليات التالية في إطار مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا:

- لجنة للسفراء تعمل على تحسين التواصل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالسلام والأمن؛
- فريق للتحليل الاستراتيجي في إطار الأمانة العامة باعتباره المستوى الأول في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأزمات.

١٢٢ - وأعربت اللجنة أيضاً عن ارتياحها لمواصلة عملية جمع وتحليل المعلومات التي تضطلع بها آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وكذلك الأعمال التحضيرية للعملية المتعددة الجنسيات والأبعاد "كوانزا ٢٠١٠" التي سيجري تنظيمها في أنغولا في شهر أيار/مايو ٢٠١٠.

١٢٣ - وفي ما يتعلق بتنفيذ السياسات الأمنية، أثنت اللجنة على إنشاء بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وشروعها في مزاولة مهامها، بالإضافة إلى تصديق المؤتمر الرابع عشر لرؤساء الدول والحكومات على البرنامج الحدودي للجماعة الاقتصادية. ورحبت اللجنة أيضاً بتنفيذ الجماعة للأنشطة ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز حرية تنقل الأشخاص.

١٢٤ - وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علماً بالدعم الذي قدمته الجماعة الاقتصادية إلى بعض الدول الأعضاء في إجراء العمليات الانتخابية، بما فيها مراقبة الانتخابات الرئاسية في جمهورية غابون وجمهورية الكونغو. وأخيراً، شجعت اللجنة الجماعة الاقتصادية على مواصلة تنمية شراكاتها الاستراتيجية مع الأطراف المؤثرة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال السلام والأمن.

عاشرا - تقرير مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

١٢٥ - أحاطت اللجنة علماً باهتمام مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا عن أنشطته. وأشادت بالأسلوب الذي انتهجه المركز لتحقيق أهدافه في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية وحمايتها. وفي هذا الإطار، رحبت اللجنة بمواصلة الدورات التدريبية على القضايا الجنسانية التي ينظمها المركز للمنسقين الوطنيين في هذا الشأن. وأعربت أيضاً عن ارتياحها لتعزيز قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن، ولا سيما المتعلقة بأساليب حفظ النظام وإقامة العدل في ظل احترام حقوق الإنسان.

١٢٦ - وشجعت اللجنة المركز على مواصلة تقديم المساعدة التقنية للدول ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها في جملة أمور. وشجعت اللجنة المركز على مواصلة تقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى الدول بغرض المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل لدى مجلس حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات اللاحقة.

١٢٧ - وفي إطار تعزيز الديمقراطية، أشادت اللجنة بمهمة رصد حالة حقوق الإنسان التي اضطلع بها المركز أثناء الانتخابات الرئاسية في غابون. ورحبت اللجنة أيضاً بالمؤتمر دون الإقليمي المعني بتعزيز الديمقراطية في وسط أفريقيا الذي نظمه المركز في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مالابو، بغينيا الاستوائية.

١٢٨ - وشجعت المركز على مواصلة التعريف ببرنامجه للمنح الدراسية ليستفيد منه ممثلو السلطات العامة على نطاق أوسع.

١٢٩ - وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بتنظيم المركز المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالعدالة الانتقالية، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في ياوندي، الكاميرون. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً باهتمام بمشاركة المركز في منتدى إعداد برنامج لإعادة التأهيل والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في وسط أفريقيا، المزمع عقده في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في بوجومبورا ببوروندي. وكررت تأكيد دعمها لأنشطة المركز وأعربت عن ارتياحها للعمل الذي تحقق أثناء الفترة المعنية.

حادي عشر - متابعة قرارات اللجنة وتوصياتها

١٣٠ - أحاطت اللجنة علماً باهتمام، بإحالة مدونة قواعد سلوك قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا من رئيسها، إلى الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لكي توافق عليها هيئاتها المعنية.

١٣١ - وكررت اللجنة تأكيد توصيتها بتوثيق التعاون بين أمانتها وبين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية، بما في ذلك في مواصلة عملية وضع مشروع صك قانوني لمراقبة الأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وتقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذ أنشطة التوعية بمدونة قواعد السلوك ونشرها لدى قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

١٣٢ - وقررت اللجنة أن تنظر في كل من اجتماعها الوزاري في بند على جدول الأعمال مخصص لموضوع "متابعة قرارات اللجنة وتوصياتها".

ثاني عشر - مكان الاجتماع المقبل وموعده

١٣٣ - قررت اللجنة أن تعقد اجتماعها الوزاري الثلاثين عام ٢٠١٠ في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣٤ - وأوصت اللجنة بأن تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى وأمانة اللجنة مشاوراتها بشأن تعيين مواعيد محددة، والنظر، في حال وجود صعوبات، في إمكانية عقد الاجتماع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نائب الرئيس الثاني، قبل جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالث عشر - مسائل متفرقة

١٣٥ - رحبت اللجنة بمشاركة بعثتي الأمم المتحدة ومكاتب السلام التابعة لها في وسط أفريقيا في أعمالها، وأوصت بتخصيص بند لها في جدول أعمالها أثناء الاجتماعات الوزارية المقبلة.

رابع عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين

١٣٦ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهنأت الأمانة العامة على كفاءتها المهنية ونوعية العمل المنجز.

١٣٧ - وتكرر اللجنة تأكيد امتنانها للأمين العام للأمم المتحدة على تنشيط أعمالها، وعلى إسهامه في إحلال السلام والأمن بوسط أفريقيا.

جيم - كلمة شكر

١٣٨ - وتليت كلمة الشكر التالية:

"نحن، ممثلي الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري التاسع

والعشرين في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في نجامينا،
بجمهورية تشاد.

”نعرب عن أصدق تعازينا لفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس
جمهورية غابون، ولحكومة غابون وشعبها، في المصاب الجلل على إثر وفاة المأسوف
عليه الرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا، عميد رؤساء دول وسط أفريقيا.

”ونؤكد من جديد تمسكنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي تشدد حاجة
شعوبنا إليها ويقتضيها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا
دون الإقليمية.

”ونشيد بالجهود التي تبذلها بلداننا، فرادى ومجموعة، في سبيل تحقيق السلام
والأمن والاستقرار والتنمية.

”ونشيد أيضاً بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي توطيد دعائم
السلام في منطقتنا دون الإقليمية ونشجع على القيام بذلك الدور.

”ونرحب بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي
استغرقتها أعمالنا.

”ونعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد إدريس ديبي إتنو،
رئيس جمهورية تشاد، ولحكومة تشاد وشعبها، على حفاوة الاستقبال والعناية
الأخوية اللتين حظينا بهما أثناء إقامتنا في تشاد“.

حُرر في نجامينا، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.